المحتويـــــات

أولا: مقدمة: مفهوم التنمية والتخلف:
1- التنمية كحالة
2 - التنمية كعملية
أ - مراحل النمو
ب - مقاربات جديدة في عملية التنمية وأهدافها ومعوقاتها
ج - "وصفات" في التنمية

ثانيا: تطور نظريات التنمية:
1 - نشوء اقتصاد التنمية
2 - تجديد اقتصاد التنمية
3 - مقاربة الحاجات الأساسية للتنمية
4 - العودة إلى السوق
5 - التنمية البشرية أو التنمية المتمركزة على الإنسان

ثالثا: التنمية في العالم العربي
مفهوم التنمية

أولا: مفهوم التنمية والتخلف:

لقد تغير مفهوم التنمية والتخلف بشكل جوهري عبر الوقت، وتوجد اختلافات حوله إلى اليوم بين مختلف المدارس الفكرية. معظم النقاش حول التنمية إن لم يكن كله يأتي من ثلاث فئات مصالح هي:

- الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأفراد في العالم الثالث.
- الوكالات الدولية مثل وكالات الأمم المتحدة المختلفة، والبنك الدولي.
- الأكاديميين في العالم المتقدم.

وكما يمكن للمرء أن يتوقع تميل هذه الفئات إلى الاختلاف في رؤيتها لموضوع التنمية. وحتى ضمن كل من هذه الفئات توجد فروق رئيسية في المواقف والآراء. إن واحداً من التبعات السيئة في التخلف هي أن معظم المواد المنشورة عن التنمية تنشأ من المجموعتين الأخيرتين وليس من أفراد أو منظمات في العالم الثالث. وبالتالي فان الرؤى المعبر عنها في معظم هذه الأدبيات يمكن أن تكون إلى حد ما متحيزة أو مسيئة، وان كان ذلك قد بدأ يتغير بعض الشيء الآن .

لم يستعمل تعبير التنمية للدلالة على الأقطار أو على مجموعات من الناس إلا بعد الحرب العالمية الثانية. فقبل ذلك الوقت كانت البلدان المتطورة تهتم فقط بالتغيرات المرسومة أما لتحسين إمكانيات الوصول إلى الموارد الطبيعية في البلدان النامية أو في حالات قليلة لإدخال بعض الخصائص المنهجية لعملية "التحضر" بما فيها توفير بعض الخدمات الأساسية. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ظهر مفهوم التنمية، وبدأت القوى الاستعمارية بقبول الحاجة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى قبول حقيقة الاستقلال السياسي في الأراضي التي تحكمها. وهذا القبول كان جزئيا نتيجة لنمو الضغط من أجل التنمية والاقتصاد من مواطني هذه البلدان ووعي الناس المتزايد في البلدان المتقدمة والنامية بإنسانيتهم المشتركة وبالفروق الهائلة في مستويات معيشتهم.

لعل من المفيد التمييز بين التنمية كحالة والتنمية كسيرورة أو عملية.

1- التنمية كحالة:

حالة التنمية يمكن النظر إليها كمرمى عريض، وقد أفترض لعدد من السنوات أن حالة التنمية التي ينبغي على الدول النامية التطلع إليها، كانت مرادفة لنمط المجتمع الموجود في البلدان المتقدمة. هذا المجتمع قد وصف من قبل روستو على أنه مجتمع الاستهلاك الجماهيري المرتفع (Rostow 1960). وكان مفترضاً أن التنمية تعني دخلا قوميا مرتفعا مرافقا لاقتصاد سوق ومجتمع متخصص يعمل فيه معظم الناس ليس لمواجهة حاجات استهلاكهم الخاصة المباشرة ولكن لانتاج سلع وخدمات يحتاجها أناس آخرون ويشترونها نقداً.

بعبارة أخرى، نظر إلى التنمية كنمو في الاقتصاد الوطني وهيكله. وكانت درجة التنمية أو التخلف تقاس غالباً بمؤشرين شائعين هما الدخل الفردي ومعدل النمو السنوي المتوسط في الدخل القومي.

ويعود هذا الاهتمام بالجوانب الاقتصادية للتنمية لعدد من العوامل. أولا أن بعضا من أكثر الفروق وضوحا بين الدول المتقدمة والنامية هي الفروق في حجم وهيكل ومعدل النمو لاقتصاداتها الوطنية . ثانيا، كان هناك اعتقاد واسع وخصوصا بين الاقتصاديين في الدول المتقدمة أن التغير الاقتصادي ينبغي أن يسبق أي شكل آخر من التغيير، وينبغي بالتالي أن ينظر إليه على أنه المؤشر الأكثر أهمية. ثالثا، إن القوى الاستعمارية اهتمت بتشجيع بعض النمو الاقتصادي في الأراضي التابعة إليها من أجل توفير التمويل للخدمات الاجتماعية التي كان الطلب عليها متزايداً، إضافة إلى تعزيز القوة الشرائية للسكان ما يساعد بالتالي في تنمية الطلب على السلع والخدمات التي تقدمها الدول الكبرى وشركاتها.

استقر هذا المفهوم للتنمية بشكل غير خاضع للنقاش تقريباً، في البلدان المتقدمة والنامية على السواء وفي الوكالات الدولية، حتى منتصف الستينات. ثم بدأ الناس بالتساؤل حول ما إذا كان مفهوم مجتمع الاستهلاك الجماهيري الواسع هو فعلا الغاية التي على الدول النامية إدراكها والنموذج الذي عليها استلهامه. وكان من ابرز أسباب التحول:

- تزايد الاعتقاد بصعوبة تحقيق تلك الغاية حتى بالنسبة للبلدان ذات الموارد الكبيرة والمتنوعة مثل البرازيل والمكسيك. حيث تظهر التجربة أن خدمة الدين كانت تستنفذ 35 % و64% على التوالي من قيمة إنتاج التصدير في عام 1974 *(البنك الدولي World Bank 1981 158-59).*

- تنوع المشاكل الاجتماعية والسياسية التي رافقت التركيز على التنمية الاقتصادية بما في ذلك تمزق المؤسسات الاجتماعية والسياسة التقليدية وزيادة الجريمة والحرمان والتبعية وظهور نمط جديد من مشكلات الصحة، إضافة إلى المشاكل المرتبطة بالبيئة مثل التلوث في الأرض والماء والجو واستنزاف الموارد الطبيعية.

- تزايد عدم المساواة بين الفئات وبين الأقاليم. وتشير المعلومات المتوفرة أن عدم المساواة يكون أكبر في بلدان "الدخل المتوسط" التي هي غالبا تلك التي عرفت نموا اقتصاديا سريعا نسبيا خلال السنوات الحديثة أكثر من البلدان ذات الدخل المنخفض أو البلدان المتقدمة. ففي معظم البلدان متوسطة الدخل المتاح عنها أرقام كان أكثر من 50% من الدخل في يد العشرين بالمائة أو أقل من السكان الأعلى دخلا. وقد استخلص البنك الدولي في تقريره لعام 1980 أنه "بالنظر إلى التغيرات مع الزمن في بلدان معينة، فإن الصلة بين النمو وتخفيض معدلات الفقر على فترة عقد أو عقدين تبدو غير صحيحة". ويوجد اتفاق عام على أن النمو على المدى الطويل جدا يستأصل معظم الفقر المطلق، ولكن أيضا فان بعض الناس قد يصبحون مؤقتا أكثر فقرا بالتنمية.

- ظهور نماذج بديلة للتنمية، مثل تجارب الأمم الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية سابقا التي لم تقدم فقط النماذج لنفسها بل أثرت على بعض بلدان العالم الثالث.

وقد جاءت البراهين على هذه الآثار من كلا العالمين المتقدم والنامي ففي الأمم المتقدمة مثل أوربا الغربية وأمريكا فان اهتماما متزايدا انصب على المشكلات الاجتماعية والبيئية وكذلك على

مشكلات اقتصادية مثل البطالة والتضخم. وقاد ذلك العديد من الناس إلى التساؤل عما إذا كانت أقطارهم متقدمة فعلا كما كانوا يعتقدون.

2 - التنمية كعملية :

إن التغيرات التي حصلت على مفهوم التنمية وكحالة كون يجب على البلدان النامية أن تطمح إليها، قد أثرت بوضوح على الفكر حول عملية تحقيق أو عدم تحقيق هذا الهدف. وتتمثل ابرز التطورات في هذا المجال بما يلي:

أ - مراحل النمو:

كان التصور أصلا لعملية التنمية باعتبارها النمو الاقتصادي. وقاد ذلك إلى افتراض أن على البلدان النامية أن تمر عبر عدد من المراحل لتحقيق النمو الاقتصادي مشابهة لتلك التي مرت بها الأقطار الغربية الأوروبية (Rostow 1960). وقد خصص جزءاً من النقاش لمسألة كيف يحفز الإقلاع (الانطلاق) للنمو الاقتصادي في الدول النامية بنفس الطريقة التي حصلت فيها الثورة الصناعية ووسمت انطلاقة النمو الاقتصادي في أوربا.

تم التركيز بداية على قصور أو عدم ملائمة قاعدة الموارد الطبيعية بما فيها المناخ غير المواتي أو التربة الفقيرة أو غياب الموارد المعدنية الأساسية، مثل الفحم وفلزات الحديد، التي لعبت دورا هاما في تحفيز الثورة الصناعية في أوروبا، ونقص رأس المال والبنية التحتية الاقتصادية. وبذلك فان جهود التنمية تركزت على سبل تجاوز اوجه القصور هذه. ولكن تم التنبه لاحقا إلى الموارد البشرية، على اعتقاد أن العوامل الاجتماعية والثقافية بما فيها نقص التعليم والأمراض وأثر البنى الاجتماعية التقليدية والمواقف الثقافية، تعيق أيضا تحقيق مرحلة الإقلاع المطلوبة.

نتج عن طرح المشكلة أعلاه بعض الجهد لفهم البيئة الاجتماعية والثقافية، وسادت القناعة بأن بعض الوسائل كتحسين التعليم والخدمات الصحية تساعد على تحريك عملية النمو الاقتصادي. ولكن مع بقاء الافتراض بأن طبيعة النمو الاقتصادي والتغيرات التابعة له في هيكل وتنظيم المجتمع ستكون مشابهة لتلك التي حصلت في العالم المتقدم. وقد تم التركيز على التصنيع والحضرية وعلى اصطلاحات مثل التغريب والتحديث أو العصرنة التي استعملت بتكرار من أجل وصف عملية التنمية.

ب - مقاربات جديدة في عملية التنمية:

برزت منذ أواخر الستينات، مقاربات مختلفة جوهريا لعملية التنمية وأهدافها ومعوقاتها. نتج عنها مزيد من التركيز على الجوانب غير الاقتصادية للتنمية ليس على شكل وسائل لتحقيق النمو الاقتصادي بل كأهداف هامة في حد ذاتها. وانعكس هذا في الانتباه الأكثر عمقا الذي يوليه الأفراد والدول والوكالات الدولية الآن للجوانب الاجتماعية والسياسية والبيئية للتنمية. وتبرز في الأدبيات المعاصرة حول التنمية جهود أكبر لفحص أثر السياسات التنموية البديلة على عدم المساواة الإقليمية والاجتماعية ولتحديد السياسات المخصوصة التي تقلص مثل هذه اللامساواة خاصة في المناطق الريفية وفي القطاعات الأفقر من السكان. إن هذه المقاربة للتنمية تقود في بعض الأحيان إلى تصادم بين الأهداف الاقتصادية وغير الاقتصادية. وفي بعض الحالات فان التنمية الاجتماعية والسياسية والبيئية تسهم في التنمية الاقتصادية والعكس صحيح.

قاد التفكير حول أسباب التخلف إلى أنه لا ينجم عن نقص الموارد فقط، إنما عن عن طبيعة العلاقات بين الفئات الاجتماعية داخل الدولة الواحدة أو بين الأمم أيضا. وهناك نوعان من العلاقات يلعبان دورا مهما في هذا الإطار، هما:

- هيكل الطبقات ودور الدولة: أدى تزايد اللامساواة بين الطبقات في كثير من الدول إلى التيقن أنه في بعض الحالات فان تنمية أقلية من السكان تحصل على حساب تخلف الأغلبية وهذا بدوره يعني أن تنمية الأغلبية لا يبدو أنها ستتحقق ما لم يتحقق تغيير كبير في توزيع القوى الاقتصادية والاجتماعية ضمن البلد. وتجدر الإشارة إلى أن مسألة هيكل الطبقات في العالم الثالث مرتبطة بوثوق مع مسألة دور الدولة في التنمية. وعلى أية حال

فان فاعلية الدولة في هذا النطاق كانت في العديد من الأحيان معاقة بحقيقة أن أولئك المسؤولين عن إدارة أو مراقبة مشاريع الدولة قد أصبحوا بسرعة أعضاء في النخبة ذات المزايا في البلد. وبعبارة أخرى فان الرأسمالية الخاصة قد استعيض عنها برأسمالية الدولة.

- العلاقة بين الشمال والجنوب:

إن العلاقة بين البلدان المتقدمة والنامية ليست مختلفة عن تلك التي بين الطبقات في البلد الواحد. وتشير تجربة الستينات والسبعينات أي عقدي التنمية الأول والثاني للأمم المتحدة، إلى أن الفجوة بين العالم المتقدم والغالبية من الأمم النامية قد تزايدت عوضا عن أن تنقص. إذ ارتفع، خلال هذه الفترة، الدخل القومي للبلدان المتقدمة بمعدل 3.2% سنويا في حين لم تتجاوز النسبة في البلدان الأقل نموا 1.7% بالمتوسط (تقرير البنك الدولي لعام 80). وقد لا تستطيع الدول الفقيرة النمو في ظل افتقاد التوازن في علاقات القوة الدولية السائدة وفي ظل تنامي تدويل الاقتصاد العالمي والشركات متعددة الجنسيات.

والنتيجة، أنه على الرغم من استقلال كل بلدان العالم الثالث تقريبا الآن فإن الغالبية ما زالت في تبعية شديدة اقتصاديا للشمال كما أن هناك تبعية اجتماعية وسياسية له أيضاً. وتختلف الآراء حول أفضل الطرق لحل مشكلات التبعية هذه. ففي عام 1980 تبني تقرير لجنة براندت، رؤية أن التبعية المتبادلة بين الشمال والجنوب أمر لا يمكن تلافيه ولكن الأمر الهام هو الحفاظ على أن يستفيد الفريقان من هذه العلاقة. وقد أوصى التقرير بعدد من الإجراءات لتحسين الوضعية النسبية للجنوب، تضمنت زيادة المعونات من دول الشمال وتحسين في شروط التجارة للجنوب ونظام نقدي دولي جديد.

ج - "وصفات" في التنمية:

التغير الثاني الجوهري في المقاربة لعملية التنمية والتخلف هو البحث عن طرق التنمية التي تكون ملائمة بشكل أفضل لظروف ولموارد العالم الثالث. وان المظهر الأكثر وضوحا لهذا هو التركيز الذي تعطيه حكومات العالم الثالث والوكالات الدولية والأكاديميين لتصميم واستعمال أشكال من التقانة (التكنولوجيا) المناسبة، ولعدد من الطرق الأخرى بما فيها السعي لإيجاد أنظمة سياسية وإدارية أكثر ملائمة، واصلاح المناهج التعليمية، وإعادة تعريف المعايير للتزويد ببعض الخدمات، وتشجيع أو إعادة تنشيط الأشكال الثقافية التقليدية بما يكفل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بالتناسق مع البيئة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وهذا التحرك يمكن أن يعزى إلى عدد من العوامل بما فيها الضرورة العملية لتبنى طرق يمكنها أن تطبق بالموارد المتاحة، والحاجة إلى تقليص التبعية الاجتماعية والاقتصادية والتقانية تجاه الشمال واحترام أكبر للمواقف والممارسات التقليدية والمحلية. والعامل الأخير هو جزء من المقولة التي أصبحت معترفا بها بشكل مشترك وهي: (أنه لا يوجد نموذج واحد للتنمية وأن بلداننا مختلفة يمكن أن تستلهم أو تتطلع إلى حالات مختلفة من التنمية وأيضا يمكن لها أن تعالج عملية التنمية بطرق مختلفة). علما ان تبعية العالم الثالث المستمرة لما يسمى العالم المتقدم تجعله يتبنى طرقا تنموية بديلة تكون أكثر صعوبة في التطبيق.

وأخيراً فإن القول أن هذه التغيرات في المقاربة ستقدم بالضرورة كل الحلول لمشكلات التنمية هو أمر مضلل، فالوضع أكثر تعقيدا بكثير.

ثانيا: تطور نظريات التنمية:

1 - نشوء اقتصاد التنمية

اهتم الاقتصاديون في وقت مبكر بالنمو الاقتصادي، ووضعوا النظريات التي ركزت على عوامل الانتاج وكمه أو على علاقات الانتاج وبيئته. كما صاغوا النماذج الذهنية والرياضية المتدرجة في التعقيد واختبروها. غير أن الأساس النظري لاقتصاد التنمية قد تشكل غداة الحرب العالمية الثانية كما سلفت الإشارة. فقد انطلقت عملية إزالة الاستعمار، وتم إرساء قواعد مؤسسات بريتون

وودز، وطرقت الأمم المتحدة مسائل نمو البلدان المتأخرة وتصنيعها واستقرار أسعار المواد الأولية. وكما أظهر Hugon 1989 ، فقد برزت جملة من المسائل الخلافية على المستوى الدولي مثل: هل ثمة تدهور في شروط التبادل الدولي في غير صالح البلدان المصدرة للمواد الأولية أم أن المسألة هي مسألة عدم استقرار تلك البلدان؟ وهل يقود التخصص والانفتاح إلى نمو مفقر أم يولدان مزايا نسبية؟ وهل يلعب العون الخارجي دوراً إيجابيا على غرار مخطط مارشال أو يخلق انحرافات وتشوهات؟. وبزرت قضايا خلافية أخرى على المستوى المحلي مثل حقيقة وجود البطالة المقنعة أو فائض اليد العاملة وحول صلاحية التفسيرات النقدية أو الهيكلية للتضخم أو لعرقلة النمو. أما على المستوى التحليلي فقد قطع الفكر الاقتصادي صلته مع الاقتصاد الاستعماري الذي يقلص أسباب الفقر إلى عوامل مؤسسية أو سيكولوجية كالكسل وعدم الرغبة في العمل.

وقد مارست الكنزية تأثيرا كبيرا على الفكر التنموي إذ كانت تشكل قاعدة المحاسبة القومية والنماذج الاقتصادية الكلية ومبادئ التخطيط التأشيري وادارة اقتصاد مخطط وتركز على دور القطاع العام واستثماراته في تحفيز الطلب الفعال لامتصاص البطالة، وعلى الروابط بين التراكم والنمو وضرورة العون الخارجي. وكانت الكينزية تعتبر التخلف توازنا مستقرا لنقص الاستخدام يتميز بقصور الطلب الفعلي وبتفضيل شديد للسيولة، وبفاعلية حدية ضعيفة لرأس المال مما يقلص عمل المضاعف. وبالتالي، فإن التنمية تفترض سياسة معدل فائدة منخفض وعرض فائض من النقود ورؤوس أموال خاصة واستثمارات عمومية.

وأتت نماذج النمو بعد الكينزية (هارود ـ دومر) بنقل المفاهيم الكينزية الأساسية (الميل للادخار، المضاعف...) إلى الأمد الطويل، وأعادت تفسير التخلف أساساً بالنمو الديموغرافي الشديد إضافة إلى ضعف التراكم ونقص رأس المال، وعدم مرونة التقنيات ونقص المستحدثين المخاطرين.

يستند تحليل النيوكلاسيك للتخلف على نظرتهم الانتقادية للاقتصاد الاستعماري وقيود التجارة وريوع الشركات التجارية واحتكاراتها والتفضيلات الإمبريالية وهروب رؤوس الأموال. ويهتم أساسا بعوامل التخلف كتعطيل العرض وقصور عوامل النمو أو عدم القدرة على استغلالها مثل ضعف المؤهلات وندرة الادخار بسبب انخفاض سعر الفائدة وانخفاض القدرة على استغلال الثروات الطبيعية كما يهتم هذا التيار بدور العقليات السلبية وضعف روح المبادرة والمخاطرة وبعدم كمال المعلومات عن الأسواق مما يمنع التخصيص الأمثل للموارد. وركز النقديون، على التضخم وأصله النقدي أساسا، ودعوا إلى مراقبة الكتلة النقدية لتقليص النزعات التضخمية.

ويظهر نموذج (Solow 1956) أن اقتصاداً ما يتميز بمعدلات نمو ديموغرافي وادخار معروفة يمكن أن يعرف نموا منتظما، إذا توفرت له مرونة تقنية ورأسمال متجانس مطواع ومعلومات شفافة، وعلاقة ديناميكية مرنة بين الانتاج واحتياجات الأسواق.

وقدم التحليل الثنائي (Lewis 1954) إسهاما في اقتصاد التنمية وفي تصور التخلف وعلاجه مختلفا عن التفكير الكينزي والماركسي حول عرض العمل (لا محدوديته، وتجانسه، ومرونته تجاه الأجر) وإنتاجيته. فالتخلف يسمح بتعايش بين منظومة محلية ومنظومة أجنبية عصرية.

وتشكل التيار البنيوي حول مدرسة أمريكا اللاتينية CEPAL (Prebisch 1950) والسويدية (Myrdal 1959) والفرنسية (Perroux 1958) والأمريكية (Hirschman 1964) متميزاً عن النيوكلاسيك والكينزيين والماركسيين. ومن أبرز إسهاماته النظر إلى اختلال التوازن على أنه عملية تراكمية وتنمية أعناق الزجاجة البنيوية وتفكك وتجزؤ الأسواق، وكذلك رؤيته المتشائمة للتجارة الخارجية(Singer 1950, Lewis 1956) ، ودور السلطة والصراعات في عملية التنمية (استثمارات مخططة، تخطيط مركزي)، وخرق التوازن المستقر والإقلاع (Rostow 1960) ، ودور العون الخارجي في التغلب على ضغوط مستوى تأهيل السكان وقصور الادخار الداخلي ونقص القطع الأجنبي. كما بحث التيار البنيوي السببية الدائرية والحلقات الشريرة وحلقة الفقر المفرغة التي تعني أن الفقر ينجب الفقر. وعرض هذا التيار التنمية غير المتوازنة مقابل أنصار النمو المتوازن الذين يرون ضرورة توزيع قطاعي كبير في الاستثمارات من أجل السماح للسوق بأن تلعب دورها في التسوية ولخلق وفورات خارجية.

وتم التعرض إلى الهيمنة واهتمام الاقتصاد بالخارج والتبعية وتدهور حدود التبادل فيرون أن التبادل الدولي يميل إلى نشر تفاقم اختلالات التوازن، كما أن التوزيع غير العادل بين الأمم لرأس المال والأنشطة والثروات يوضح الهيمنة والعلاقة غير المتكافئة بين القوى الاجتماعية.

قاد استقلال أفريقيا وبعض الدول الآسيوية والكاريبية إلى تدويل واجمال المشاكل. وتجذر الفكر التنموي تحت اسم "تيار العالم الثالث "حول مشكلات الإمبريالية والتبادل غير المتكافئ واستغلال الطبقات من قبل البورجوازيات والإقطاعيات، والصراعات الاجتماعية. ونشطت في هذه الفترة كتابات تشرح أو تدين التبادل غير المتكافئ أو ترد على أفكاره (Palloix, Amin, Emmanuel).

لقد تشكل الفكر البنيوي مقابل الفكر الاقتصادي السائد في التنمية. كما تشكل تيار الفكر الماركسي الجديد (الراديكالي) كرد فعل مقابل التيار الإصلاحي ومقابل التصورات التطورية لروستو. وقد انتقد الفكر الراديكالي خطاب البورجوازية المحيطية أو التحليلات المهتمة بالعناصر السياسية والثقافية عوضا عن اهتمامها بصراع الطبقات. واعتبر أن سبب التخلف ليس نقص رؤوس الأموال المالية بقدر ما هو استحالة استعمال الفائض الاقتصادي لأغراض إنتاجية. لأن الفائض الاقتصادي في العالم الثالث يمتصه ملاك العقار والتجار والدولة والمشاريع الأجنبية على حساب التجهيزات الإنتاجية الوطنية.

وحسب بيتلهايم فان بلدان العالم الثالث تتميز بالتبعية والاستغلال،. وفقط بفضل التخطيط الشامل طويل الأمد يمكن ضمان الخيار التقاني والتوزيع القطاعي للاستثمارات وتحسين القسمة بين التراكم والاستهلاك.

أما مدرسة التبعية الأمريكية اللاتينية فإنها تركز على أن الاندماج في الرأسمالية هو العامل الحاسم في التخلف وترفض على العموم مشروع العصرنة الرأسمالي وتعرض قطيعة مع التكامل الخارجي. ويرى هذا التيار أنه في دول المحيط في النظام الرأسمالي الخاضع للتبعية التكنولوجية يتم تركيز الدخول لصالح الرأسماليين وينجم عن تشوهات قطاعية مواتية لسلع الرفاه وسلع التجهيزات. وأن الأنشطة الرأسمالية تقود إلى بطالة حضرية وتضخم في القطاع الثالث ونقص في التصريف.

2 - تجديد اقتصاد التنمية:

أعيد، في مناخ الأزمة، طرح تساؤلات حول التصورات الإجمالية للتنمية، فحصل ،من جهة، تراجع الرؤية الخطية عن مكانها لصالح تحليلات لمسارات متعددة موسومة بإمكانية انقلاب النزعات ولتصبح المحددات الهيكلية ثانوية تجاه أدوار "اللاعبين" والهياكل الاجتماعية. ومن جهة ثانية، عرفت التيارات النظرية بعض التلاقي بإدماج معالم هيكلية وعناصر غير سوقية في التيار النيوكلاسيكي، وبالأخذ بعين الاعتبار المتغيرات النقدية والمالية وسلوكيات الأطراف على المستوى الجزئي في التيار البنيوي. كما يعتمد على نمذجة اقتصادية كلية تدمج المتغيرات البنيوية (Taylor 1983) ، وتأخذ بالاعتبار الأسعار النسبية وتحليل الآثار الاجتماعية لسياسات الإصلاح.

أخذت المدرسة الفرنسية التنظيمية ذات الجذور الماركسية والكينزية والمؤسسية (Boyer,Aglietta,Mistral)تعيد الاهتمام بالأشكال المؤسسية وآثارها. وكانت قد أخذت المجتمعات الصناعية كحقل أساسي لها غير أن بعض مؤلفيها أخذ بعين الاعتبار المجتمعات المحيطية (Lipietz,Ominami,Tissier) .

وركزت المؤسسية الجديدة (Coase, Williamson) على دور المعلومات عن السوق التي بقيت المرجع الوحيد للفاعلية وتكلفة تبادلها وأنماط تنظيمها وتحليلها وأنماط تنسيق الأنشطة من خلال القواعد الخاصة بمختلف المجتمعات. ويلاحظ المرء في هذه الحقبة نقدا مزدوجا لاقتصاد التنمية الأول من داخل الاقتصاد وتحديدا من قبل التيارات التقليدية التي ترفض مخصوصية اقتصاد التنمية مشيرة إلى التقدم في المجالات النظرية والتخصصية في التحليل الاقتصادي. والثاني من التيارات التي تدين التمركزية "والاقتصادوية" .

وعلى الرغم من تأكيد بعض الكتاب على تراجع اقتصاد التنمية (Hirschman , Sears) ، فإن الدراسات المتنوعة لم تثبت صحة هذا الحكم. ولكن يلاحظ أن هذا الاختصاص قد شهد تفتتا إلى مجموعات فرعية من الاختصاصات الأمر الذي سمح له أن يستند على أوجه التقدم النظرية الخاصة بمختلف الاختصاصات. كما فقد الاختصاص أيضا مخصوصيته من حيث أن الأسئلة الرئيسية التي طرحها قد انتقلت أيضاً إلى المجتمعات المصنعة مثل قضايا الثنائية، وتجزؤ السوق وعدم تناسق المنظومات الإنتاجية في اقتصاد مفتوح الخ... ومع مسار الاختلاف المتصاعد بين أوضاع أمم العالم الثالث، فإن الفروق بين اقتصاد التنمية والفكر الاقتصادي العام بدت على أنها فروق بالدرجة وليست بالطبيعة.

ويبرز انتقاد اقتصاد التنمية دور القوى المحلية والأشكال اللانظامية وغير المؤسسية. ويأخذ بعين الاعتبار خصائص عدم الاستقرار في العالم وما يفرضه من تفضيل التنويع والأمد القصير (السيولة والفورية) ، والتزاحم على البقاء، وانتشار "اللانظامية" في الأنشطة الإنتاجية والتمويلية، والهيكلة الاجتماعية.

كما جرى التركيز على اخذ البيئة بالحسبان التنموي نظرا إلى سرعة تدمير البيئة بواسطة التقنيات القديمة أو الصناعية وضعف السيطرة علن التقانات الأحدث. وتوسع النقاش بين أنصار التقانات المتطورة (Emmanuel) وأنصار التقانات المكيفة المرتكزة على طيف واسع من الابتكارات المحلية. وتهدف التنمية البيئية(Saches 1981) إلى تحقيق تناسق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية وتهتم بالأمن الغذائي والطاقة واشباع الحاجات الأساسية، كما تحبذ نمطا جديدا في التنمية يفترض نموذجا داخليا ومستقلا في قراره وحذرا في الآثار على البيئة في خياراته التكنولوجية.

3 ـ مقاربة الحاجات الأساسية للتنمية:

لقد اهتم الفكر الاقتصادي وإلى زمن طويل بالإنسان كعامل في دالة الإنتاج أو كمستهلك (بقدر ما يمتلك من قدرة في سوق الاستهلاك وليس بقدر احتياجاته وتنوعها) . ويعود انتشار مقاربة الحاجات الأساسية للتنمية إلى تبنى هذه المقاربة من مؤتمر مُنظمة العمل الدولية عن الاستخدام في العالم المنعقد عام 1976. ورأى المؤتمر أنها بديل تنموي يهدف بصراحة إلى إعادة توجيه السياسات والاستراتيجيات التنموية إلى ترقية فرص الاستخدام الدائم المرضي مجتمعياً والمجزي عائداً، وتوجيه الناتج القومي لصالح إشباع الحاجات الأساسية من الخدمات والسلع الفردية والعمومية، والاهتمام بحاجات الفئات الأفقر من سكان البلد.

ولا تعني مقاربة الحاجات الأساسية أن تكون بديلاً عن النمو الاقتصادي بل على العكس هي تكمله وتسعى إلى توجيهه. وبذلك فهي تتطلب بالضرورة تغيرات في نمط المخرج ليكون أكثر توجهاً نحو إشباع الحاجات الأساسية وتغيرات هيكلية في تعبئة الموارد الإنتاجية وتخصيصها بما في ذلك إعادة توزيع الأصول وتبنى أنماط الإنتاج المستعملة بشكل أكبر للموارد المحلية وللتقنيات كثيفة العمالة.

من الواضح أن تعريف الحاجات الأساسية أمر مرتبط بالمكان والزمان وبالثقافة والقيم. وقد بذلت جهود أكاديمية وتطبيقية لتحديد مجموعات من هذه الحاجات ومكوناتها. وعلى الرغم من الخصوصية المكانية والاجتماعية والزمنية فإن قاسماً مشتركاً يمكن إيجاده في العديد منها باعتباره معياراً دولياً في التعليم أو الصحة أو الدخل أو التغذية ...الخ.

وعلى العموم يمكن تقسيم هذه الحاجات إلى ثلاثة أجزاء رئيسية:

(1) الحاجات الأساسية المادية الفردية وتضم عناصر مثل: الغذاء واللباس والمأوى.
(2) الحاجات الأساسية المادية العمومية وتضم عناصر مثل: الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والمرافق العامة.
(3) الحاجات الأساسية المعنوية كالحرية والمشاركة والحقوق الإنسانية. والهوية الثقافية والحق الفردي في المساهمة في التنمية الذاتية (Ghai 1977) وفي العمل المنتج. لأن العمل هو وسيلة لكسب الدخل الذي يمكن أن يستعمل لشراء السلع

والخدمات الأساسية ولأنه يعطي الإحساس بالرضى الشخصي (Lisk 1979, . Drewnowski and Scott 1966)

إن لمقاربة الحاجات الأساسية للتنمية عدداً من نقاط الضعف بما فيها المشكل المفاهيمي لتعريف الحاجة الأساسية وتطورها وأولوياتها، والمشكلة العملياتية في اعتمادها على الأقلية الثرية من السكان في تخصيص الموارد لمواجهة حاجات الأغلبية الفقيرة وسهولة انحراف الحاجات، فيصبح، على سبيل المثال، التمدرس عوضاً عن التعليم والتداوي عوضاً عن الصحة.

4 - العودة إلى السوق:

من خلال أزمة اقتصاد التنمية في العقدين الأخيرين برزت هيمنة الفكر التقليدي وحصرية السوق. ففي اقتصاد عالمي يتسم بعدم الاستقرار وبتعاظم الضغوط المالية فان من الطبيعي أن يجري التركيز على قضايا التسيير ذات الأمد القصير وعلى التوازن المالي ومواجهة الضغوط الخارجية مما أعاد للنظرية النيوكلاسيكية مكانا مهيمنا في البلدان النامية.. وهكذا فان القيادة العقائدية التي لعبتها مؤسسات بريتون وودز أدت إلى تنشيط فكر ليبرالي يدعو إلى العقلانية والى تنسيق السلوكيات الفردية من خلال السوق التي أعيد الاعتبار لها بأنها المرجع والمثال. كما اعتبرت المؤسسات والقواعد والمعايير الاجتماعية كتشوهات تخرب السوق أو في أحسن الفروض ليست إلا علاقات تعاقدية بين إرادات فردية .

وأحدثت مشكلات برامج الإصلاح ميلا إلى إعادة التركيز على الآثار السيئة لتدخل الدول وبالتالي تجديد الأدوات النيوكلاسيكية حول الأسواق الفعالة، وادارة المخاطر ودور المضاربات التثبيتي والتنبؤات الرشيدة . كما تميزت هذه الفترة بعودة الاقتصاد الكلي بشكل جديد.

وقد شهدت الفترة أيضا، إدماج العناصر السياسية في التحليل الاقتصادي والنمذجة، كالديمقراطية والخيارات العمومية. ولم يعد مقبولا أن تتدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وفي آليات عمل الأسواق أو أن تقوم بتملك وإدارة الأصول، وبات ينظر إلى الدولة على أنها مجموعة من الأعوان ذوي المصالح والسلوكيات الرشيدة.

5 - التنمية البشرية:

إن الملامح الأكثر أساسية لما يمكن أن ندعوه مفاهيم جديدة للتنمية هي تلك المهتمة بالجنس البشري، بحيث تفهم التنمية كحالة رفاه بشري أكثر من كونها حالة نمو الاقتصاد الوطني. وقد تم التعبير عن هذا الاهتمام صراحة في البيان المعروف "بإعلان كوكويوك" عام 1974(Conyers & Hills 1984,Ghai 1977).

والمظاهر الأخرى وثيقة الصلة بمفهوم التنمية المتمركزة على الإنسان هي الاهتمام بتوزيع منافع التنمية. فان تقليص درجة اللامساواة بين الأفراد أو المجموعات الاجتماعية أو الأقاليم يعتبر معيارا لقياس التنمية واحد أهدافها (Conyers & Hills 1984, Sears 1969). وتم في هذا الإطار توسيع مفهوم التنمية ليشمل جوانب جديدة كحقوق الإنسان والحرية. لقد وصفت التنمية بأنها رديفا للحرية (Sen 1999) .

ويجب أن يلاحظ أيضا أن الاهتمام بالجوانب غير الاقتصادية للتنمية لا ينعكس فقط في زيادة التركيز على الاعتبارات الاجتماعية أو السياسية أو البيئية منفصلة بل أيضا في مفهوم التنمية المتكاملة الذي يركز على العلاقات المتبادلة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية. وهذا موضح بالانتباه المكرس لبرامج التنمية المتكاملة ولإدخال مفاهيم مثل التنمية البيئية (Saches 1981) والتنمية المستديمة (Pearce et al 1990) والتنمية البشرية المتكاملة (.Misra 1981, UNDP) .

ومهما يكن الأمر، فان هناك توسعا في مفهوم التنمية واعترافا متزايدا بلا نمطيتها إذ لا يوجد نموذج للتنمية يتوجب على كل البلدان أن تستلهمه لاختلاف الهموم التنموية وبالتالي التوجهات والسياسات.

مُؤشرات عن الأداء الاقتصادي العربي وزُمر العالم

الدول	الناتج القومي الإجمالي[2] 1998	مُعدل النمو السنوي لـ GDP		نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي[1]	مُعدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي %	
		90-75	98-90		90-95	98-90
الدول العربية	564.6	3.2	3.0	2220	0.1	0.5
الدول النامية	5698.5	3.9	5.1	1250	1.7	3.3
الدول المتقدمة[3]	23008.0	2.9	2.2	20900	2.0	1.5
إجمالي العالم	28423.5	3.0	2.4	4910	1.2	1.0
عرب/ عالم ×100	1.99	106.7	125.0	45.21	8.3	50.0

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام UNDP 2000

---

[1] بالدولارات الأمريكية
[2] بلايين الدولارات الأمريكية
[3] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ثالثا ـ التنمية في العالم العربي:

يمكن التمييز بين ثلاث مدارس في فكر التنمية في العالم العربي، تتميز الأولى ويتبعها أغلب الدول العربية، بالاستجابة إلى "مطالب المؤسسات المالية الدولية والقوى العالمية الكبرى وآليات الأسواق العالمية وتنفيذ الاتفاقات الاقتصادية العالمية. إن محددات التنمية هي القدرة على جذب رأس المال والمدخرات وضمانات الاستقرار المجتمعي والاستثمار، وإقامة البنية الأساسية المناسبة من قبل الدولة مع درجات مختلفة لمقاومة التحرير السريع للسوق والخصخصة ـ لتضارب المصالح ولأسباب العدالة الاجتماعية- وللمحافظة على قدر مناسب لقوة الدولة والنظام والحاكم"(نصار 1995).

تقوم المدرسة الثانية على ملاحقة إرهاصات فكر جديد، ودعت إلى تنويع مؤشرات التنمية وشمولية التنظير لها ومطلب التنمية البديلة إضافة إلى التأصيل لانعكاسات الثورة العلمية التقنية المعاصرة ". و"تركز هذه المدرسة على مؤشرات التقدم في الأبعاد البيئية والتقنية والمؤسسية".

المدرسة الثالثة "ترتكز منطلقاتها إلى فكر الاستقلال الاقتصادي والتمسك بدور قيادي للدولة في النشاط الاقتصادي والعدالة في التوزيع والفرص والتكتل الإقليمي المناسب في مواجهة الأسواق والقوى العالمية". وهي مدرسة لم يعد لها أنصار عديدون.

---

[1] بالدولارات الأمريكية
[2] بلايين الدولارات الأمريكية
[3] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

يضاف إلى ذلك إرهاصات فكر للتنمية الإسلامية الذي "يعاني الكثير من عدم الوضوح ونقص التنظير". لكنه يقدم أفكاراً تتناول الملكية والاستخلاف والإنتاج والرفاه أو التنمية البشرية. ويدعو إلى العمل الإقليمي الإسلامي ومحاربة الفساد. (نصار 1995).

المراجـــــــع

المراجع العربية:

العيسوى، ابراهيم (1984)، مُؤشرات قطرية للتنمية العربية في عادل حسين وآخرون (1984).
سعدالدين وعبدالفضيل (مُحرران) 1989، التنمية العربية: مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.د.
عثمان، محمد عثمان (1993)، قياس التنمية البشرية، مراجعة نقدية، ورقة معدة إلى اجتماع خبراء التنمية البشرية، القاهرة، ديسمبر 1993
عبدالقادر، علي (2001)، مُراجعة كتاب التنمية صنو الحرية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 3 العدد 2 يونيو.
فرجاني، نادر (1992)، عن نوعية الحياة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.
لجنة الجنوب (1990)، تقرير اللجنة، التحدي أمام الجنوب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
نصار، علي (1995)، المؤشرات السياسية والتقنية والبيئة في تقويم السياسات الاقتصادية العربية، في وديع (1997) محرر
وديع، محمد عدنان (1995)، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها من GNP إلى HDI، المعهد العربي للتخطيط، الكويت
وديع، محمد عدنان (1997)، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، دار طلاس، دمشق
UNDP تقارير التنمية البشرية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية (النسخة العربية والإنجليزية).

المراجع الإنجليزية:

Ahlualia M.S., Carter, N.C., & Chenery, H.B. (1979*), Growth and poverty in developing countries,* World Bank Staff Working Papers; 389, Washington, DC: Word Bank.

Amin, S. (1971), *L'accumulation a l'echelle mondiale: Critique de la theorie du development, Paris: Anthropos*.

Anand, S., & Harris, J.C. (1994), *Choosing a welfare indicator. American Economic Review*, 84 (2), 226-231.

Brent, R. (1990), *Project appraisal for developing countries*, New York: Harvester.

Cole, S., & Lucas, H. (1979), *Models, planning and basic needs*. New York: Pergamon.

Conyers, D., & Hills, P. (1984), *An introduction to development planning in the third world*. New York: John Wiley & Sons.

Dasgupta, P. (1990), *Well-being in poor countries. Economic and Political Weekly* (August), 1713-20.

Deaton, A. (1980), *Measurement of welfare: Theory and practical guidelines* . LSMS 7. Washington, DC: The World Bank.

Drewnowski, J., & Scott, W. (1966), *The level of living index*. UNRISD, Report 4, Geneva: United Nations Research Institute for Social Development.

Drewnowski, J., & Scott, W. (1966), *The level of living index*. UNRISD, Report 4, Geneva: United Nations Research Institute for Social Development.

Galtung J. (1972), *On the relationship between human resources and development, theory, methods*, data. In N. Baster (Ed.) (1972), Measuring development: The role and adequacy of development indicators. London: Frank Cass.

Ghai, D.P. (1977), *The Basic Needs Approach to Development. Geneva: International Labour Office*.

Grootaert, G. (1986), *The role of employment and earnings in analysing levels of living*. LSMS 27, Washington, DC: The World Bank.

Grootaert, G. (1982), *The conceptual basis of measures of household welfare and their implied survey data requirements*. Washington D.C. World Bank.

Grootaert, G. (1994), *Poverty and basic needs fulfillment in Africa during structural change: Evidence from Cote d'Ivoire*. World Development, 1521-1534.

Hayter, T. (1981), The *Greation of World Poverty*, London, Pluto.

Hicks, N., & Streeten, P. (1979), *Indicators of development: The search for basic needs yardstick*. World Development, 7, 567-80.

Hirschman, A.O. (1964), *La Strategie du developpement economique*. Paris: Editions ouvrieres.

Hugon, Ph. (1989), *Economie du developpement*. Paris: Dalloz.

Human, Ch. (1986), *The world guide to human rights*. New York: Facts on File.

Kakwani, N. (1995), *Structural Adjustment and Performance in Living Standards in Developing Countries*, Development and Change, 26 (3) July, pp. 469-506.

Lewis, W.A. (1954), *Economic development with unlimited supplies of labor, Manchester* School, 22, 139-191.

Lisk, F. (1979*), Indicators of basic needs-oriented development planning. Labor and Society*, 4 (3).

Liu, B. (1974), *Variations in the quality of life in the U.S. by state 1970. Review of Social Economy*, 32 (2), 131-147.

McGranahan, D., Pizarro, E., & Richard, C. (1985), *Measurement and analysis of socio-economic development*, Geneva: United Nations Research Institute for Social Development.

McGranahan, D.V. (1972), *Development indicators and development models. In N. Baster (Ed)., Measuring development: The role and adequacy of development indicators*, London: Frank Cass.

Misra, R.P. (1981), *Humanizing development*. Hong Kong: Morrison Asia.

Morawetz, D. (1977), *Twenty-five years of economic development. Finance and Development*, 14 (11), 10-13.

Morris, D.M. (1979), *Measuring the condition of the world's poor: The physical quality of life index*. New York: Pergamon Press.

Myrdal, G. (1959), *Economic theory and under-developed regions*. London: Methane & Co. Ltd.

Nordhaus, W., & Tobin, J., (1972), Is growth obsolete? *In NBER. Economic growth*. New York: Columbia University Press.

Pearce, D.W., Barbier, E., & Markandya, A. (1990), *Sustainable development*. London: Earthscan Publications.

Perroux, F (1958), *Trois outils d'analyse pour l'etude du sous – de'veloppement*, Cahiers de L'ISEA, Paris.

Prebisch, P. (1950), *The economic development of Latin America and its principal problems*. New York: The U.N. Department of Economic Affairs.

Pyatt, G. (1991), *Poverty: A wasted decade. European Economic Review*, 35, 358-65.

Rao, M.V.S. (1952), *Investment, income and the multiplier in the underdeveloped economy*. Indian Economic Review.

Rostow, W.W. (1960), *The stage of economic growth, a non-communist manifesto*. Cambridge: Cambridge University Press.

Sachs, I. (1981), *Ecodevelopment, a paradigm for strategic planning. In P.P. Straiten & R. Jolly (Eds)., Recent issues in world development*. Oxford: Pergamon Press.

Seers, D. (1969), *The meaning of development*. International Development Review, 6, 2-6.

Seers, D. (1977), *The new meaning of development*. International Development Review, 3.

Seers, D. (1981), *Dependency theory: Acritical Reassessment*. London: Frances Printer.

Sheehan, G, M. Hopkins (1984), *Meeting basic needs*: An examination of the world situation in 1970, in Ghosh (ed). Third world development: A basic need approach, international resource books No. 13, Westport. Pp.85-107.

Sen, A. (1999), *Development As Freedom*, New York, Anchor Books.

Singer, H.W. (1950), *The distribution of gains between investing and borrowing countries. American Economic* Review, 40 (2).

Solomon et al. (1980*). Unesco policy-relevant quality of life research program*. In A. Szalai & F. Andrews (Eds.), The quality of life. Beverly Hills: Sage Publications.

Solow, R.M. (1956), *A contribution to the theory of economic growth*. Quarterly Journal of Economics, 70, 65-94.

Srinivassan (1994), *Human development: A new paradigm or renovation of the weak*? American Economic Review, 2.

Streeten, P. (1977), *The distinctive features of a basic needs approach to development*, International Development Review, 77 (3), 8-16.

Todaro, M.P. (1981), *Economic Development in the Third World*, New York, Longman.

UNESCO (1976), *The use of socio-economic indicators in development planning*. Paris: UNESCO.

United Nations Development Programme. *Human development report*. New York: UNDP, Various issues.

Verwayen, H. (1980), *The specification and measurement of the quality of life in OECD countries*. In A. Szalai & F. Andrews (Eds.), The quality of life. Beverly Hills: Sage Publications.

World Bank, Annual, *World Development Report*, Washington, DC: The World Bank.

World Bank (1991), *Environmentally sustainable economic development-building on Brundtland*, Washington, DC: The World Bank.